

Distr.: General  
25 July 2001  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه البيان المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠١ الصادر عن وزارة  
خارجية جورجيا بشأن المشاكل التي استجدت مؤخرا في عملية السلام في أبخازيا، جورجيا  
(انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس  
الأمن.

(توقيع) د. بيتر شخيدزه  
السفير  
الممثل الدائم

## مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة

٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠١

تعرب وزارة خارجية جورجيا عن قلقها البالغ إزاء قيام الجانب الأبخازي بتعطيل عمل دورة المجلس التنسيقية الجورجي - الأبخازي، التي كان مقرراً عقدها يوم ١٧ تموز/يوليه في تبليسي.

فقد أظهر الجانب الأبخازي مرة أخرى موقفه الهدام ورفضه للتعاون، متحججاً بذريعة الحادث الذي وقع في أراض تخرج بصورة مؤقتة عن نطاق سيطرة السلطات الجورجية، وحيث يظل النظام الانفصالي يبدي عجزه التام عن توفير الحماية للسكان المدنيين. وتعطيل الجانب الأبخازي لعمل دورة المجلس التنسيقية يدفعنا إلى استنتاج أنه قد بيت النية على القيام بهذه الأعمال بهدف وقف عملية السلام وفرض المزيد من الضغوط على مسار المفاوضات الصعبة بالفعل. وللأسف، أصبحت هذه الأعمال أمراً روتينياً من جانب النظام الانفصالي، وهو ما يثير قلقاً بالغاً لدى الجانب الجورجي.

وفي دورة الفريق العامل الأول التابع للمجلس التنسيقية التي عقدت في سوخومي، بعد الحادث، برئاسة كبير المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة، شدد الجانب الجورجي مرة أخرى على ضرورة إنشاء آلية عمل مشتركة بهدف تحسين الحالة المتصلة بالجريمة والأوضاع الأمنية في المنطقة. غير أن الجانب الأبخازي رفض كل الاتفاقات التي تم التوصل إليها من قبل، كما رفض كل مبادرات الجانب الجورجي.

وقد أدانت حكومة جورجيا، في مناسبات عديدة، كل أعمال العنف التي تهدد منجزات عملية المفاوضات وتعرضها للخطر. ويذكر أن أعمال العنف تقع في الأراضي التي يسيطر عليها النظام الانفصالي من الناحية الفعلية، ولا سيما في المنطقة الأمنية التي عاد إليها عدد من السكان ذوي الأصل العرقي الجورجي. ورغم وجود قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في المنطقة، يتعرض السكان العائدون لانتهاكات مستمرة لحقوقهم الأساسية من جانب كل من العناصر الإجرامية وما يسمى وكالات إنفاذ القانون التابعة للنظام غير المشروع.

وترى وزارة خارجية جورجيا أن من الضروري لفت انتباه المجتمع الدولي، وبخاصة الأطراف المشاركة في عملية السلام، إلى عدم جواز تعطيل المفاوضات، ومناشدة الأطراف المعنية أن تبذل كل ما بوسعها لاستئناف الحوار بين الطرفين.